استعادة السيادة
دلالات واستحقاقات اقتصادية واجتماعية

اسعد العاقولي

بين الاحتلال والخطة الممهدة لاستعادة السيادة فاصل زمني امتد لاربعة عشر شهراً..، ورغم ما عرف عن العراقيين صبرهم الجميل، وقدرتهم على مواجهة المشاكل والمعضلات، فقد اجمعوا على فرض ظاهرة الاحتلال من حيث المبدأ في عصر تتمثل احدى سماته البارزة في الارجحية المطلقة لارادة الشعوب القابلة للتجاوز في ادارة شؤون بلدانها بحرية، وعندها تباينت المواقف من الممثلين، ولكن في اطار الرفض ذاته، بحيث تغلب الوعي في التعامل مع الظاهرة المؤقتة الاكثر من سلبية إلى حين أن تتحقق إمكانية انهاء الاحتلال واستعادة السيادة في أقرب فرصة ممكنة، وكان لنا ذلك، الامر الذي يجسد مدى الاهمية الكبيرة لهذا الحدث التاريخي الذي أعاد إلى العراق وجهه الناصع من جديد، ولتنتهي إلى الابد اشكالية التقاطع بين سقوط النظام واحلال بديل متناقض مع المصالح الوطنية للبلاد متمثلاً بالاحتلال.

وإذا نظرنا إلى قراري الاعتراف بالاحتلال، ومن ثم البدء باستعادة السيادة بواقعية وعقلانية، نجد أنهما فرضاً استجابة لقاعدة الاقرار بالامر الواقع، رغم أن الاول يتسم بوطأته الثقيلة على جميع الاطراف، وفي طليعتها الشعب العراقي، فيما يتميز الثاني بأزالة هموم وشواغل لا يمكن تقويم اثارها وإنعكاساتها السلبية بسهولة، لا سيما أنها ستبقى ملازمة للواقع الوطني فترة ليست بالقصيرة، وعالقة في اذهان الناس لامد بعيد.

ومثلما أولئك الذين يركزون في طروحاتهم على الطبيعة الصورية أو الشكلية لاستعادة السيادة، فان المبالغة بحدود معينة قد تندرج على من يتصور بان مهمة استعادة السيادة قد تحققت بمجرد استكمال إجراءات نقل السلطة إلى العراقيين، وهذا بالذات ما ينبغي أن ندخله في الحساب، ونعمق وعي الناس به على اساس أن بعض مظاهر الاحتلال سيبقى ملازماً للمشهد العراقي فترة من الزمن، وإن ازالتها ستتخذ بعداً متدرجاً، فيما تم استبدال المظهر العسكري للمحتلين بالقوات متعددة الجنسيات على وفق قرار مجلس الامن المرقم ١٥٤٦.

وفي المجال الاقتصادي ليس من المتوقع قطعاً أن تتم دفعة واحدة معالجة ذلك الركام من القررات ذات الطبيعة المستعجلة وغير المدروسة بصورة مستفيضة، لكي تجري إعادة صياغتها على أسس سليمة وقاعدة ثابتة تتوافق مع المصلحة الوطنية للعراق، وتطلعات شعبة نحو مستقبل افضل. فقصة الاعمار وإعادة البناء قد يطول سردها، ولكننا سنركز على جوانبها الرئيسة من اجل تأمين التفاعل بدقة وحرص مع الاموال المنوحة، وضمان فاعلية أنجاز المشروعات المشمولة بالتخصيصات المقررة تبعاً لما يلي:-

أولاً:- في اطار المنحة الامريكية البالغة (١٨,٦) مليار دولار قد يحق للولايات المتحدة، كما تؤكد دائماً، أن تحافظ على أموال دافعي الضرائب باحالة المشروعات المشمولة على شركات أمريكية، مهما كانت طريقة استدراج العروض، تنافسية أو غير تنافسية، وكذلك صيغة التعاقد. والمهم بالنسبة للحكومة العراقية المؤقتة أن تؤمن، بالتنسيق مع الجهات الرسمية الامريكية، إمكانية مراقبة تنفيذ المشروعات على وفق مضامين العقود المبرمة لكي لا يصار لاهدار الاموال والتعاقد من الباطن مرحلة أو اكثر بحيث يتم امتصاص التخصيصات من قبل الشركات تباعاً، وتؤول المنحة الامريكية في نهاية المطاف إلى حدود دنيا قد لا تشكل ربع قيمتها الاصلية، أن لم يكن اقل من ذلك، كما ان الضرورة تدعو إلى الزام تلك الشركات بتشغيل نسبة من العاملين العراقيين تمثل الغالبية، إلا في الحالات التي تتطلب تخصصات وخبرات غير متاحة في العراق.

ثانياً:- وفيما يتصل بالاموال الممنوحة من الدول والمؤسسات التمويلية الاقليمية والدولية الاخرى، فان مداخلة الحكومة العراقية المؤقتة ينبغي أن تتخذ مديات اوسع واكثر شمولاً، بحيث تتضمن توجيه تلك الاموال إلى القطاعات التي يترجح أحتياجها، فضلاً عن امكانية احالة المشروعات على شركات عراقية، او توفير الاجواء الملائمة لشراكات بين عراقيين وعرب واجانب في استدراج عقود المشروعات وتنفيذها على وفق صيغ التعاقد الاكثر سلامة وشفافية.

ثالثا:-وبطبيعة الحال، تكون لحصة العراقيين غالبية مطلقة في عقود المشاريع الممولة وطنياً، إلا في الحالات التي تبدو فيها الحاجة ماسة لتقنيات وخبرات اجنبية من شركات متخصصة ومتقدمة في ميادين البناء المختلفة.

وهناك الكثير من القضايا الاقتصادية ذات الصلة باستعادة السيادة والتي ظلت معلقة وغير محسومة أو مستكملة، وفي مقدمتها:-

-الكيفية التي تدار بها الاموال المودعة في صندوق تنمية العراق، التي كان يتحكم فيها رئيس الادارة المدنية المؤقتة تحت اشراف مجلس للرقابة مثقل بالمستشارين الامريكيين، فيما يضم بين صفوفه منسقين من صندوق النقد والبنك الدوليين، فضلاً عن ممثل لوزارتي التخطيط والمالية. وسعت الادارة الامريكية إلى ابقاء الرقابة الدولية على إدارة اموال صندوق تنمية العراق وهي طليعتها إعادة الحيوية والنشاط لقطاعات الاقتصاد الوطني وتدعيم التدابير والاجراءات التي من شأنها تخفيف معدلات البطالة وتاشير الآفاق المستقبلية لمعالجتها، بالاضافة إلى تحديد سبل تنشيط وتفعيل عمليات الاعمار وإعادة البناء التي لازمها التلكؤ ابان المرحلة السابق، وكذلك صياغة وسائل وأساليب فعالة للغاية من اجل مواجهة ظواهر الفساد والبيروقراطية وتدني مستوى كفاءة أداء المؤسسات الاقتصادية، والانتاجية والخدمية، وما إلى ذلك. إن استعادة السيادة العراقية الوطنية ينبغي أن تشكل منطلقاً للتحرك نحو افاق مستقبلية في مجالات البناء والتنمية تتوافق مع مستوى اهمية الحدث التاريخي ودلالاته واستحقاقاته الكبيرة التي علنا أن نعطيها ثقلاً مميزاً من اجل تكريس الاستقرار والامن والاستجابة لمطالب المواطنين وتخفيف همومهم وشواغلهم.

-صدرت خلال فترة الاربعة عشر شهراً من الاحتلال قوانين وقرارات عديدة دون أن تحدد الية تطبيقها، والمثال البارز بهذا الشأن هو قانون الاستثمار الاجنبي.

-كما أن من بين القضايا التي لم تحسمها سلطة الاحتلال إعادة هيكلية منشآت ومشاريع التصنيع العسكري التي تضم اعداداً كبيرة من العاملين.

-وتأتي مسألة المستشارين والمفتشين الاميركان والانكليز في الوزارات والادارات المختلفة الذين ينبغي أن يتحدد الموقف من بقائهم أو عدمه على وفق الحاجة الماسة اليهم، لاسيما في ضوء واقع التكاليف الكبيرة لتواجدهم والاثار النفسية السلبية التي تنم عن استمرار هذا التواجد. ومن المتوقع أن يتضمن برنامج الحكومة العراقية المؤقتة طروحات موضوعية وحلولاً ومعالجات مدروسة للمشاكل والمعضلات ذات الاولوية المرجحة في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي طليعتها إعادة الحيوية والنشاط لقطاعات الاقتصاد الوطني وتدعيم التدابير والاجراءات التي من شأنها تخفيف معدلات البطالة وتاشير الآفاق المستقبلية لمعالجتها، بالاضافة إلى تحديد سبل تنشيط وتفعيل عمليات الاعمار وإعادة البناء التي لازمها التلكؤ ابان المرحلة السابق، وكذلك صياغة وسائل وأساليب فعالة للغاية من اجل مواجهة ظواهر الفساد والبيروقراطية وتدني مستوى كفاءة أداء المؤسسات الاقتصادية، والانتاجية والخدمية، وما إلى ذلك. إن استعادة السيادة العراقية الوطنية ينبغي أن تشكل منطلقاً للتحرك نحو افاق مستقبلية في مجالات البناء والتنمية تتوافق مع مستوى اهمية الحدث التاريخي ودلالاته واستحقاقاته الكبيرة التي علنا أن نعطيها ثقلاً مميزاً من اجل تكريس الاستقرار والامن والاستجابة لمطالب المواطنين وتخفيف همومهم وشواغلهم.

بعد ١١ يوما من التوقف
استئناف ضخ نفط الأنبوب الثاني لميناء البصرة العراقي

أعلن مصدر عراقي أنه تم استئناف عمليات ضخ النفط اليوم باتجاه ميناء البصرة جنوبي العراق من أنبوب النفط الثاني١٠٧ سم. بعد إصلاحه.

وقال مسؤول في ميناء الأوفشور الواقع شمال الخليج إن مستوى الضخ عبر الأنبوب الذي تعرض لهجوم منتصف الشهر الحالي بلغ مستوى ٧٠ ألف برميل في الساعة.

ويتيح إصلاح وتشغيل هذا الأنبوب إعادة الصادرات العراقية تقريبا إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الهجوم على أنبوبي النفط بمعدل نحو ١,٦٨ مليون برميل في اليوم.

وهذا الأنبوب الذي يبلغ قطره ١٢٠ سم تعرض لأضرار جسيمة من جراء انفجار يوم ١٥ حزيران بعد يوم واحد من الهجوم على الأنبوب الأول البالغ قطره ١٠٧ سم.

وقد أعيد العمل بالأنبوب الأخير مما سمح بإعادة ضبط نصف الصادرات النفطية العراقية تقريبا إلى ٨٠٠ أو ٩٠٠ ألف برميل في اليوم، والتي كانت توقفت تماما مدة أسبوع.

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت استئناف الصادرات النفطية عبر أنبوب الشمال المؤدي إلى مرفأ جيهان التركي على البحر المتوسط، بعد إصلاحه.

وهذا الأنبوب لم يكن في الخدمة بصورة منتظمة منذ آب ٢٠٠٣ بسبب سلسلة هجمات تعرض لها.

تسليط الضوء على الاستثمار بكردستان العراق

دبي، الإمارات العربية (CNN)-- اكد نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان - اربيل ان منطقة كردستان تقدم فرصة مثالية في واقع العراق الحالي من حيث الاستقرار ومناخات الاستثمار، دللت عليها فرص العمل الحالية لعدد من الشركات البريطانية والاجنبية بينها شركة (سكوت ويلسون) التي تقترب من استكمال مطار اربيل الدولي في غضون الشهرين القادمين.ومن جانبه، اكد مايك اوبراين وزير التجارة والصناعة البريطاني في مؤتمر صحافي مشترك عقد على هامش فعاليات فرص العمل والاستثمار المستقبلية في كردستان العراق، الذي انعقد في مقر وزارة التجارة البريطانية، على اهمية مساعدة الشعب العراقي في استعادة زمام اموره والمساعدة في اجراء الانتخابات وبما يمكن من تهيئة الظروف الطبيعية في العراق.ودعا الوزير البريطاني الشركات البريطانية الى المساهمة في تطوير واعمار العراق، مثنيا على انجازات حكومة اقليم كردستان في تحقيق استقرار نسبي ساعد على الانتعاش الاقتصادي للمنطقة.وردا على سؤال حول سبب عدم وجود مشروعات كبيرة تشجع على اجتذاب الشركات الاجنبية، قال نيجرفان بارزاني ان المواطن المحلي بالكاد تخلص من رعب مرحلة صدام وما زال الكثير من ابناء المنطقة مترددا في بناء بيته الشخصي، لذلك من الطبيعي ان نحتاج الى فترة لخلق مناخات اكبر للنشاط الاقتصادي لا سيما ولم يمر اكثر من عام واحد على سقوط النظام السابق.وقال سيامند البنا ممثل حكومة الاقليم في بريطانيا: إن عقد هذا المؤتمر بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة البريطانية وممثلية حكومة الاقليم، اضافة الى تنظيم العديد من الندوات التعريفية، يهدف لتشجيع فرص الاستثمار واجتذاب الشركات البريطانية التي يعمل بعضها فعليا في كردستان في قطاعات المياه والطرق والمطار وغيرهم، مستفيدين من حالة الاستقرار النسبي في المنطقة في وقت يتعرض له باقي العراق الى العديد من العمليات التخريبية.

استطلاع

النفط يغير مصير بحر قزوين

مراسل بي بي سي في كازاخستان

بحر قزوين هو أكبر بحر مغلق في العالم ، إلا أنه، نسبيا، لا يحظى بالشهرة. ولكن حتى المجتمعات القبلية التي تعيش حول هذا البحر بدأت تستشعر التغيرات التي طرأت على علاقاتهم بالعالم الخارجي وعلى اقتصادهم بسبب ظهور صناعة استخراج النفط على شواطئه.

ومن النادر أن ترى طائر النورس في وسط آسيا، لأنها مناطق بعيدة عن البحار والمحيطات، وإذا كنت في كازاخستان، فانت تقريبا في أبعد نقطة عن المحيط.

لكنني هناك في كازاخستان، كنت أجلس في مقهى على شاطئ البحر، أحتسي بيرة مثلجة وأتناول شرائح السمك، وكان موج البحر الأزرق يتهادى تحت أشعة الشمس اللامعة وهو يزحف فوق رمال الشاطئ النقية.

وفي الخلفية كانت هناك ثلاث بواخر في عرض البحر ربما تكون في طريقها إلى باكو أو أستراخان أو بندر إنزالي على جنوب الساحل الإيراني، ومن فوقها تحلق طيور النورس.

وقد يعتريك الإحساس أحيانا وأنت على شواطئ أكاتو أنك في مكان ما على سواحل أسبانيا، فأشعة الشمس تتخلل النسيم الرقيق، والبحر يبدو دائما في المشهد بين البيوت التي بنيت من الأحجار الرملية.

لكن أكاتو تقع على حافة وسط آسيا، أرض الخلاء اللامتناهي، وهي بالتأكيد أكثر المدن تفردا في وسط آسيا كلها.

أكاتو بناها السوفييت في ستينات القرن المنصرم، بغرض إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم للاستخدام العسكري، وكانت مدينة سرية مغلقة وظلت كذلك حتى انهار الاتحاد السوفييتي.

وعلى مرتفع يطل على بحر قزوين، ظهرت مدينة بالكامل، مكونة من صفوف متراصة من المباني ذات الأرقام.

وإذا كنت مسافرا يقترب من المدينة، ستراها وكأنها السراب يظهر في الفراغ المحيط من حولها.

ولكن على الرغم من المشهد الرائع للشمس والبحر، إلا أن تاريخ المدينة النووي لا زال كامنا فيها، فبعد المدينة يوجد مخزن للنفايات جدير بأن يكون من مخلفات الإمبراطورية السوفييتية.

وكانت أكاتو يوما ما تفخر بوجود محطة نووية وبعض مصانع الكيماويات بها، ولكن هذه المنشآت تقف اليوم حول المدينة شاهدا على تجربة صناعية فاشلة.

فالمحطة النووية لم تعد تعمل، لكن المياه التي تستهلكها أكاتو تأتي من محطة تحلية بنيت داخل المحطة النووية.

كما توقفت المصانع الكيمياوية عن العمل، لكن بحيرة المخلفات التي كانت هذه المصانع تصب فيها مخلفاتها لا زالت موجودة وعامرة بأطنان من المخلفات السامة.

مدعاة للسعادة

وإذا كان سكان أكاتو على دراية بالمخاطر البيئية التي تحيط بمدينتهم، فإن أغلبهم لا يهتم بهذه المخاطر.

واليوم، وبعد مرور عقد كامل وأكثر على الانهيار الاقتصادي، أصبح لسكان أكاتو ما يدعوهم للسعادة، وهو النفط.

فغرب كازاخستان يسبح على بحيرة من النفط، وفي كاشجان، على ساحل بحر قزوين، يقع أكبر حقل للنفط اكتشف في السنوات الثلاثين الماضية.

وستصبح أكاتو مركزا لتنمية صناعة استخراج النفط من سواحل بحر قزوين، بل أنها أصبحت بالفعل مركزا للنقل والخدمات في المنطقة كلها، فأصبح الميناء الذي هجره السوفييت على درجة كبيرة من الأهمية، ربما أكثر مما كان.

وتجوب البواخر بحر قزوين بين أذربيجان وإيران وروسيا، تصدر النفط والصلب، وتستورد السيارات ومعدات استخراج النفط الثقيلة.

ويأتي الناس إلى هذا المكان من أوزباكستان وتركمانستان المجاورتين بحثا عن العمل.

وسكان أكاتو أصبحوا خليطا غير متجانس من الكازاك والروس والقوقازيين، وإذا جلست في مقهى لسمعت حوارات تجري بلغات قد لا تسمعها مجتمعة إلا في واحدة من المقاهي الروسية.

سياحة محتملة

ذهبت لزيارة بحيرة النفايات السامة مع يوسف الذي ينحدر عن جد نقل قسرا في عهد ستالين من جبال القوقاز إلى كازاخستان.

وجاء يوسف من مورمانسك، حيث قضى الخدمة العسكرية، وعن ذلك يقول خلال ابتسامة كشفت عن أسنان سودها التبغ: (سنتان في البحرية، وسبع في السجن).

وعندما سألته عن الجريمة التي سجن بسببها قال: (لقد أطلقت الرصاص على قائدي في البحرية).

وعندما خرج من السجن، جاء إلى أكاتو لزيارة أحد أصدقائه القدامى، وهنا وجد زوجة واستقر به المقام.

ثم ذهبت في سيارة إلى ساحل فورت شيفيتشينكو، وشاهدت الخيل والجمال تتهادى في السهول أو تقف على جانبي الطريق تحملق في السيارات التي تمرق بسرعة إلى جوارها.

وتبدو فورت شيفيتشينكو كالمدينة النائمة، وهي تدعوك إلى الإحساس بأنها نهاية الأرض.

وقد كانت يوما ما نقطة الانطلاق لقوافل الإبل المتجهة عبر الصحراء إلى خيفا على سواحل بحر آرال.

وكان الشاعر الأوكراني، تاراس شيفيتشينكو، منفيا في هذه المدينة في القرن التاسع عشر لأنه كتب قصيدة ضد القيصر.

ولا زال بإمكانك أن تزور السهل الظليل والزنزانة تحت الأرض التي قضى فيها شيفيتشينكو فترة نفيه يكتب الشعر في قيظ الصيف.

وحتى في هذا المكان، في آخر العالم، يمكنك الإحساس بالتغيير القادم.

ماتت مهنة صيد الأسماك منذ سنوات، ولكنك ترى ميناء يبني، لا للصيد هذه المرة، وإنما لخدمة صناعة النفط.

ومن على جانب الجرف، حيث كان يوجد حصن روسي، يمكنك أن تشاهد الساحل، حيث تجمعت سفن البحث عن النفط وقوارب أخرى.

وما وراء ذلك، تشع الشمس فوق بحر قزوين بلونه الأزرق، وأكاد أرى السائحين في المستقبل يركبون بحر قزوين للسياحة إلى داغستان أو إيران أو أستراخان.

هذا اليوم لا زال بعيدا، لكنني متأكد أنه سيأتي.

العراق يستأنف تصدير النفط

استأنف العراق تصدير النفط من مرفأيه الجنوبيين بعد اصلاح احد خطي الانابيب الذين تعرضا لعمليات تخريب الاسبوع الماضي، وذلك حسبما اعلن مسؤولون امريكيون.

وقال المتحدث باسم قوات التحالف دومينيك دي انجيلو لوكالة (فرانس برس) انه بدءا من الساعة ٧:١٥ بتوقيت جرينتش صباح الاثنين تم اصلاح احد خطي الانابيب اللذين ينقلان النفط الى ميناءي البصرة وخور العمية.

غير ان دي انجيلو اوضح ان خط الانابيب الآخر الذي تعرض للتخريب لم تنته عمليات اصلاحه بعد ولكن عمليات الإصلاح انتهت فعلاً، وبدأ الضخ عبر الأنبوب الثاني.

واكد محمد هادي مدير التشغيل بشركة (نورتون ليلي) في بغداد لوكالة (اسوشيتد برس) للانباء انه (يتم ضخ ٤٢ ألف برميل كل ساعة من ميناء البصرة، وهو ما يعني بالضبط مليونا و٨٠٠ برميل شهريا).

وكان خط انابيب النفط الممتد الى البصرة قد تعرض للتخريب يوم الاثنين الماضي بالقرب من حقول النفط في منطقة الزبير، واعقب ذلك هجوم آخر على خط انابيب ثان بالقرب من مصفاة البصرة يوم الثلاثاء، الامر الذي ادى الى توقف صادرات النفط العراقية من ميناءيه الجنوبيين نحو اسبوع.

وبلغت صادرات النفط العراقية من ميناءي البصرة وخور العمية قبل هجمات الاسبوع الماضي ما بين ١,٦ الى ١,٨ مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل المصدر الرئيس لدخل البلاد من العملة الصعبة.

الاعتماد على صادرات البصرة

واعتمد العراق على تصدير النفط من خلال مرفأيه الجنوبيين منذ ما بعد الحرب، اذ ان المنفذ الآخر، وهو خط الانابيب الممتد شمالا من حقول كركوك الى ميناء جيهان التركي، تعرض لعمليات تخريب مستمرة منذ نهاية الحرب في آذار ٢٠٠٣.

ولم تتمكن الحكومة العراقية من رفع صادراتها الى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، وهو مليونا برميل يوميا.

وفي الوقت الحالي يقوم نحو ١٤ ألف جندي من قوات الشرطة والامن العراقية بحراسة خطوط انابيب النفط، وعلى الرغم من ذلك لم يتمكنوا من منع عمليات التخريب التي تتعرض لها خطوط الانابيب.

واوضح الدكتور اياد علاوي رئيس الوزراء ان عمليات التخريب ادت الى ضياع ٢٠٠ مليون دولار من عائدات النفط المنتظرة خلال السبعة اشهر الماضية.

يشار الى ان العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطيات نفطية في العالم بعد السعودية، الا ان نقص الاستثمارات في قطاع النفط ادى الى عجز العراق عن رفع مستوى انتاجه.

تحذيرات من ضعف الرقابة على أموال إعمار العراق

حذر مكتب مراقبة حسابات إعمار العراق من ضعف الرقابة على الأموال المخصصة لإعمار العراق. وقال المكتب إن سلطات التحالف تفتقد إلى سبل (المراقبة الفعالة) حول الإنفاق حسبما ذكرت صحيفة فايننشيال تايمز.

وقال تقرير صادر عن المكتب إنه وجه (مقاومة) من جانب مسؤولي سلطات التحالف.

لكن سلطة التحالف المؤقتة قالت إنها كانت وستمارس مهامها فيما يتعلق بصندوق التنمية العراقي. ولم يعلق فرع مكتب المحاسبة في لندن على التقرير.

وقالت الأمم المتحدة إنها ستصدر بيانا في وقت لاحق. ويأتي تقرير الصحيفة في وقت تجرى فيه عدة تحقيقات منفصلة في كل من الأمم المتحدة والكونجرس الامريكي والحكومة العراقية في صفقات برنامج النفط مقابل الغذاء خلال التسعينيات من القرن الماضي بعدنشر وثائق بشأن وجود فساد بها. ويتكون صندوق التنمية العراقية من الأموال المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء والأصول المجمدة وعائد بيع النفط الخام.

وقالت صحيفة الفايننشيال تايمز إنه تم ضخ ما يزيد على عشرين مليار دولار في الصندوق منذ آيار.

وفي المقابل تم صرف ما يزيد على ١١ مليار دولار وتخصيص ٤,٦ مليار أخرين.

وكان أكثر الأشياء التي أثارت قلق مكتب المحاسبة هو ضعف إجراءات الرقابة حول الطريقة والمكان الذي تذهب إليه هذه الأموال.

وقال تقرير مكتب المحاسبة إن سلطة التحالف المؤقتة ليس لديها رقابة فعالة على إنفاق الوزارات المختلفة سواء كانت الأموال صادرة بتمويل مباشر من سلطة التحالف المؤقتة أو عن طريق وزارة المالية. وأضاف التقرير إن إدارة الحسابات في مؤسسة تسويق النفط المسؤولة عن مبيعات النفط أكثر الإدارات تساهلا.

وتخضع عائدات النفط العراقي إلى رقابة من البنك وصندوق النقد الدوليين من خلال مجلس المراقبة الدولي وسيستمر الوضع كما هو حتى بعد نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة. حسب تأكيد تقرير مكتب المراقبة هذا ونشرت (المدى) نص التقرير الأخير لمكتب المراقبة يوم الخميس الماضي.